

Distr.: General  
22 October 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة السادسة

## محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد ملينار . . . . . (سلوفاكيا)

## المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

19-17329 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠ .

## البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/74/151)

أخرى من أجل صقل وتحسين الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يجب أن تستمر المداولات بشأن مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي، بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

٥ - السيدة غاوتشي (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب في إطار الامتثال لسيادة القانون والقانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وأعربت عن إدانة الاتحاد الأوروبي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وعن اقتناعه بأن المسؤولين عن الأعمال الإرهابية يجب أن يخضعوا للمساءلة.

٦ - وتابعت قائلة إن جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف تسترشد باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وبغية التصدي للتهديدات الدولية والمحلية على حد سواء، تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تُمجًا متعددة الوكالات لمكافحة نزعة التطرف؛ ومنع نشر المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت؛ والترويج لخطابات ذات مصداقية مناهضة للإرهاب. وهي تعزز أيضا إنفاذ القانون والتعاون القضائي، وتبادل المعلومات، والقوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأكدت ضرورة تبادل الخبرات المكتسبة في التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة، وبذل مزيد من الجهود لمنع ومكافحة نزعة التطرف في السجون وتحسين الإدماج الاجتماعي. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يعمل، على الصعيد الدولي، مع بلدان في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومنطقة الساحل، والقرن الأفريقي، وغرب البلقان، ووسط وجنوب وجنوب شرق آسيا، للمساعدة في بناء القدرات وتشجيع التعلم المتبادل وإيجاد مجالات للتعاون. وقام أيضا بضمّ خبراء في مجالي مكافحة الإرهاب والأمن إلى وفوده من أجل دعم هذه الجهود.

٧ - ومضت قائلة إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب ألا تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة في الحالات الشديدة الخطورة. ويجب أن تتوافق هذه التدابير أيضا مع القانون الدولي الإنساني،

١ - السيد كي (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تؤيد الإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد أظهرت الهجمات التي شُنّت في الآونة الأخيرة في جميع أنحاء العالم طبيعة التهديد الإرهابي التي تزداد دقة وفتكا واتساعا. ولذلك تدعم الرابطة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، لأنها توفر نُهجًا استراتيجية شاملا لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ورأى أن الاستعراض السابع لتلك الاستراتيجية يتيح فرصة هامة لضمان استمرار أهميتها في ضوء الاتجاهات المتغيرة والتهديدات الناشئة.

٢ - وأضاف قائلا إنه يجب على الدول أن تكفل احترام الحريات الأساسية أثناء تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، بما فيها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك يجب تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ الاستقلال والمساواة في السيادة بين الدول. وتابع قائلا إنه يجب ألا يربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو جنسية أو إثنية.

٣ - وأشار إلى أن اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب توفر إطارا للتعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي لمنع وقمع الإرهاب، بهدف تعزيز الدور الاستراتيجي الذي تؤديه المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وبناء عالم أكثر أمنا وأمانا للجميع. وأفاد بأن التعاون فيما بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد ازداد مع إنشاء نظم لتمكين العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون من التصدي بفعالية لحالات الأزمات المحتملة. وعلى وجه الخصوص، مكن بروتوكول الرابطة للتواصل والتنسيق بشأن إدارة الأزمات، أعضاء الرابطة من تبادل المعلومات الاستخباراتية على وجه السرعة ومساعدة بعضها بعضا في حال حدوث هجمات واسعة النطاق.

٤ - ومضى قائلا إن الرابطة تشجع جميع الدول على تعزيز وسائل تبادل المعلومات، الأمر الذي يتيح تبادل أفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات. واختتم بالقول إن وفود الدول الأعضاء في الرابطة مستعدة للعمل مع وفود

الأعضاء أن تصدق على جميع الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وأن تقوم بتنفيذها، وأن تبذل قصارى جهدها لاختتام العملية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

١١ - وذكرت إنه من دواعي القلق أن القرار المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي الذي تنظر فيه اللجنة السادسة بانتظام يتداخل إلى حد ما مع المفاوضات الجارية في الجلسات العامة للجمعية العامة الهادفة إلى اتخاذ قرار بشأن استعراض حالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. واختتمت كلامها بتأكيد أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان نجاح الاستعراض السابع لتلك الاستراتيجية.

١٢ - السيدة بوشيه (كندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن الدول الأعضاء الثلاث تدين بشدة الأعمال الإرهابية، أينما ارتكبت وأيا كان شكلها. وذكرت أن الهجوم في آذار/مارس ٢٠١٩ على طائفة المسلمين في كرايستشيرتش، نيوزيلندا، وتفجير الكنائس في سري لانكا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، يبينان ما ينجم عن هذه الأفعال من أثر مدمر على الضحايا والطوائف والمجتمعات. وأعربت عن تأييد أستراليا وكندا ونيوزيلندا التام لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ورأت أن قيام المجتمع الدولي بعمل مشترك، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ وقواعد القانون الدولي، أمر لازم من أجل التصدي للتهديد الإرهابي العالمي على نحو له مصداقيته. وأضافت أنه قد أحرز تقدم كبير في منع وقوع الإرهاب من خلال بذل جهود متضافرة. وبغية الاستفادة من هذا التقدم، ينبغي للدول الأعضاء أن تصدق على جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وأن تنفذها.

١٣ - ورأت أن التعاون بين الحكومات ومقدمي الخدمات عبر شبكة الإنترنت والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أساسية لمعالجة مسألة إساءة استعمال الإنترنت لأغراض إرهابية. وأفادت في هذا الصدد بأن أستراليا وكندا ونيوزيلندا قد انضمت إلى بلدان أخرى وإلى شركات وجهات تقدم خدمات عبر شبكة الإنترنت لاعتماد نداء كرايستشيرتش للقضاء على المحتوى الإرهابي والمحتوى المتطرف العنيف على شبكة الإنترنت. ومضت تقول إن البلدان الثلاثة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تدعم مشروعاً يهدف إلى التشجيع على إنشاء منصات إلكترونية

وينبغي اعتماد إعفاءات أو وسائل حماية، حيثما أمكن، للتخفيف من أي تأثير سلبي قد تلحقه التدابير بالعمل الإنساني.

٨ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود وتقديم المساعدة الشاملة لضحايا الإرهاب. ولذلك يرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٣ بشأن تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب، وهو ملتزم بتحقيق نتائج ناجحة للمؤتمر العالمي المعني بضحايا الإرهاب الذي سيعقد لأول مرة على الإطلاق في عام ٢٠٢٠. وتابعت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يؤيد اتباع نهج يشمل المجتمع ككل لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، ويدعو في هذا الصدد إلى تعزيز التآزر والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورأت أنه يمكن للحكومات، من خلال تبني حقوق الإنسان وسيادة القانون والسعي للقضاء على الفساد، أن تهيئ بيئة مؤاتية للسلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني من أجل مكافحة التطرف العنيف معاً. وأكدت أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الربحية، بما في ذلك ما يركز منها على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحماية الأطفال، يجب ألا تقيد بدون مبرر.

٩ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالتفاؤل حيال النهج القائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها" فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وسيواصل تقديم الدعم اللازم لوجود أمم متحدة قوية وكفؤة تدفع بالإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من خلال اتباع نهج متوازن إزاء الركائز الأربع لاستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب.

١٠ - وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي، في ضوء التزامه بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، سيعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة من أجل معالجة المجالات ذات الأولوية المحددة في إطار مكافحة الإرهاب المتفق عليه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهو يؤيد أيضا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وأعربت عن دعم الاتحاد الأوروبي التام لمكتب أمين المظالم التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وعن التزامه المستمر بتعزيز مراعاة الأصول القانونية وبضمان الأخذ بإجراءات واضحة وعادلة في إطار جميع نظم الجزاءات. وذكرت أنه ينبغي للدول

خطر كثيرا ما يتعرض الأطفال له في مناطق النزاع. وتؤدي المنظمات النسائية أيضا دورا رئيسيا في منع الإرهاب الدولي والإنذار المبكر به والتصدي له، وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية.

١٧ - وقالت إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مساعدة ضحايا الإرهاب. وأعربت عن دعم أستراليا وكندا ونيوزيلندا لمجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب المنشأة حديثا التي تنهض بحقوق واحتياجات الضحايا، بسبل منها زيادة حضورهم على المستوى الدولي وتعزيز دورهم في مجال مكافحة الأيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء ملتزمة التزاما جماعيا بتقديم الإرهابيين إلى العدالة. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجالي المحاكمة والمؤسسات الإصلاحية، وفيما يتعلق برصد الأشخاص غير الخاضعين للمحاكمة وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. واختتمت بالقول إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدعم بشدة عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي ستستضيفه كندا والمغرب في رئاسته من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١.

١٨ - السيدة يول (النرويج): تكلمت، باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمارك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إن تنظيم الدولة الإسلامية يواصل تنفيذ العمليات رغم سقوط ما يسمى بخلافته، وكذلك تفعل شبكات إرهابية أخرى مثل تنظيم القاعدة. وتشهد الهجمات التي نفذت في السنوات الأخيرة في النرويج ونيوزيلندا ودول أعضاء أخرى بأن الإرهاب يتخطى الحدود ويتجاوز إيديولوجيات بعينها. وأكدت الأهمية الحاسمة لمكافحة جميع أشكال التطرف العنيف، بما فيها التطرف اليميني العنيف، لأنها تقوض السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

١٩ - وأضافت قائلة إن الخطر العالمي الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف يتطلب استجابة عالمية. ومن شأن وضع تعريف متفق عليه دوليا بخصوص الإرهاب أن يعزز قدرة المجتمع الدولي على مكافحته في ظل احترام القانون الدولي، وأن ييسر توطيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ولذلك، تؤيد بلدان الشمال الأوروبي العمل على إعداد اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي.

٢٠ - واستطردت قائلة إن بلدان الشمال الأوروبي هي أعضاء في فريق أصدقاء منع التطرف العنيف، الذي يسعى إلى إذكاء الوعي بالظروف التي تغذي انتشار التطرف العنيف، وإلى العمل على ترسيخ الإجراءات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع التطرف

من أجل منع وإزالة هذا المحتوى عن طريق وضع ممارسات مرجعية للإبلاغ، وتحديد صفات قياسية لتقدير التقدم المحرز، وإعداد بروتوكول مشترك للإبلاغ الطوعي. ورأت أنه من أجل تحقيق نتائج مستدامة سيتعين على الدول إيجاد سبل أكثر فعالية لمكافحة انتشار رسائل الكراهية على شبكة الإنترنت، مع كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ الديمقراطية والإدماج والتنوع.

١٤ - وقالت إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بالكامل، فالتعاون بشأن حماية الحدود وتبادل المعلومات والكشف عن المخاطر أمر فعال في منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع. ويكتسب منع الجماعات الإرهابية من الوصول إلى الموارد البشرية والمالية أهمية بالغة أيضا في نجاح تدابير مكافحة الإرهاب، لا سيما بالنظر إلى تزايد استخدام هذه الجماعات للتكنولوجيات الناشئة، مثل سلسلة السجلات المغلقة، بهدف منع كشف التحركات غير المشروعة للأموال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ستستضيف أستراليا المؤتمر الثاني المعنون "لا أموال للإرهاب" الذي سيركز على استغلال هذه التكنولوجيات لتمويل الإرهاب.

١٥ - وتابعت بالقول إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تشجع الدول الأخرى على تنفيذ جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) وما تلاهما من قرارات، الأمر الذي سيساعدها على التحقيق بفعالية في جميع الأعمال الإرهابية ومحاكمة مرتكبيها. وعلى الرغم من أن العمل الجماعي أدى إلى خسارة تنظيم الدولة الإسلامية الأراضي التي كانت تحت سيطرته في العراق وسورية، فلا تزال تلك الجماعة تشكل تهديدا في المنطقة، كما لا يزال اتساع نطاق تأثيرها في أفغانستان وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا مسألة تدعو إلى القلق. وأشارت إلى أن تنظيم القاعدة لا يزال يشكل تهديدا أيضا.

١٦ - وأضافت قائلة إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرههم تثير عددا من التحديات. ويجب أن تتخذ الحكومات والمجتمع المدني إجراءات منسقة تهدف إلى إيجاد حلول دائمة من أجل إعادة تأهيل العائدين غير الخاضعين للاعتقال والمحاكمة وإعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي أن يراعي واضعو هذه الحلول السن والنوع الجنساني وتأثير الصدمات، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن مشاهدة أعمال عنف أو التعرض لها، وهو

و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات يضطلع بدور هام في ضمان اتخاذ إجراءات واضحة وعادلة في إطار نظم جزاءات الأمم المتحدة وفي كفالة احترام ضمانات حقوق الإنسان. فهذه الإجراءات حاسمة الأهمية في تعزيز فعالية ومشروعية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في إطار تلك النظم. ولذلك ينبغي أن يزود المكتب بالقدرة اللازمة للوفاء بولايته بطريقة مستقلة وفعالة وفي الوقت المناسب.

٢٣ - السيدة فايس معودي (إسرائيل): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة التزاماً تاماً بالقضاء على الإرهاب الدولي. ففي عام ٢٠١٩، غذى انتشار رسائل الكراهية على المنصات الإلكترونية الأعمال الإرهابية الشائنة التي ارتكبت في جميع أنحاء العالم. وتتولى بعض الحكومات أيضاً تمويل ودعم الجماعات الإرهابية، ولا سيما في الشرق الأوسط. وهذه الجماعات تستخدم المدنيين الأبرياء دروعاً بشرية لإخفاء أنشطتها وحماية أنفسهم في انتهاك صارخ للقانون الدولي واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أدانت فيها الدول الأعضاء بشدة استخدام المدنيين كدروع لحماية الأهداف العسكرية من الهجمات.

٢٤ - وأضافت قائلة إن إسرائيل تدعم بعض القرارات السياسية والقانونية التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ من أجل التصدي للإرهاب الدولي، وتبدي استعدادها لتنفيذ عناصرها ذات الصلة ولتبادل خبراتها في هذا الصدد. وأشارت على وجه الخصوص إلى أن إسرائيل تؤيد بقوة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٦٢ (٢٠١٩) الذي أهاب بالدول الأعضاء منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إلى الضالعين في أعمال الإرهاب. وأفادت بأن إسرائيل قد اعتمدت، في عام ٢٠١٦، قانوناً ابتكارياً وشاملاً لمكافحة الإرهاب يستهدف الهياكل التي تيسر توفير الدعم المادي وأنواع الدعم الأخرى إلى الإرهابيين. ومضت قائلة إن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، في تقريرها المتعلق بالتقييم المتبادل لعام ٢٠١٨، قد منحت إسرائيل أعلى تقدير يمكن الحصول عليه في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب والاستخدام الفعال للاستخبارات المالية. وأشادت فرقة العمل أيضاً بالإطار المؤسسي القوي للبلد من أجل مكافحة تمويل الإرهاب، وبالتنسيق الذي يقوم به فيما بين الوكالات وبنفيذه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشارت إلى أن إسرائيل تؤيد أيضاً قرار مجلس

العنيف، وقد أسهمت في زيادة الاهتمام الذي توليه المنظمة لقضايا مثل دور المرأة في كل من الأنشطة الإرهابية والأنشطة المتطرفة العنيفة. وأفادت بأن هذه البلدان تدرك أن منع التطرف العنيف بات جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وترحب بزيادة التنسيق مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وبتعزيز التركيز على استخدام موارد الأمم المتحدة الميدانية بفعالية من أجل تنفيذ إجراءات للتصدي متناسب مع السياقات المحلية.

٢١ - وتابعت قائلة إنه من الضروري اتباع نهج شامل للمجتمع ككل من أجل منع الإرهاب والتطرف العنيف. وأشارت على وجه التحديد إلى ضرورة فهم الأدوار المتعددة الجوانب التي تؤديها المرأة في مجال الإرهاب. وأفادت بأن بلدان الشمال الأوروبي قد أسهمت في عدد من المشاريع البحثية التي تعد في هذا المجال، ومنها الدراسة العالمية لعام ٢٠١٩ التي أعدها البرنامج الإنمائي بعنوان "المرأة غير المرئية: الأبعاد الجنسانية للعودة وإعادة الإدماج والتأهيل"، والتي أثبتت أنه رغم مشاركة المرأة في أعمال المنظمات الإرهابية بصفتها منظمة للحملات وقائمة بأعمال التجنيد والتمويل ومرتبكة للأعمال الإرهابية، فإنها تؤدي كذلك دوراً حيوياً في مكافحة التطرف العنيف. ورأت أن الجهود المبذولة من جانب قادة المجتمعات المحلية ومعلمي المدارس وممثلي الشباب والعاملين في البلديات هي أيضاً حاسمة الأهمية لمكافحة الإرهاب، وتعد منظمات غير ربحية، مثل "شبكة المدن القوية" و "المدن الآمنة في بلدان الشمال الأوروبي" والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، أساسية لدعم المبادرات المحلية لمكافحة الإرهاب. وذكرت أنه ينبغي، بالإضافة إلى ذلك، عدم النظر إلى الشباب باعتبارهم مجرد أهداف محتملة لتغذية نزعة التطرف، بل أيضاً كشركاء لا غنى عنهم لمواجهة هذا الخطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تتوفر لهم الفرص التعليمية والمهنية اللازمة لبناء عالم أفضل.

٢٢ - واختتمت قائلة إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد إصرار مجلس الأمن على أن تكون جميع تدابير مكافحة الإرهاب متوائمة مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للأجثيين والقانون الدولي الإنساني. ولا بد، لكي تكون هذه التدابير فعالة، من أن تركز أيضاً على احترام حقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني والأخذ بالمنظورات الجنسانية. وأضافت أن مكتب أمين المظالم التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)

تثير القلق الشديد. وأوضح أن نيكاراغوا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، وتبدي تعاطفها البالغ مع الضحايا وأسراهم وحكوماتهم. وهي لا تزال كذلك ملتزمة التزاماً راسخاً بالتنفيذ الشامل للركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن ثم ستشارك بجمّة في الاستعراض السابع للاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب نيكاراغوا بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء وبالمؤتمر العالمي المعني بضحايا الإرهاب المقرر أن يعقد لأول مرة على الإطلاق في عام ٢٠٢٠.

٢٩ - واختتم قائلاً إن نيكاراغوا قد أطلقت خطة وطنية تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات وتبادل المعلومات فيما بينها من أجل مكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وهي تعكف أيضاً على تحسين أطرها القانونية والمؤسسية لمكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وفي هذا الصدد، اعتمدت نيكاراغوا، في تموز/يوليه ٢٠١٨، قانوناً بشأن مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، يتواءم مع أحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية. وتواصل نيكاراغوا، التي تعرف بأنها واحدة من البلدان التي تسجل أعلى مستويات من الاستقرار والسلام والأمن في منطقتها، وضع السياسات الرامية إلى القضاء على الجريمة المنظمة الدولية، وأنشطة العصابات، والإرهاب، والجريمة المتصلة بالمخدرات. وهي لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق السلام والأمن وتوفير الحماية الشاملة لحقوق الإنسان.

٣٠ - السيد العسري (المغرب): قال إن الأمم المتحدة تؤدي دوراً حيوياً في مكافحة الإرهاب الدولي وتقدم الدعم اللازم إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب. ورأى أن الزخم الذي اكتسبته حركات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية على مدى العقد الماضي يمثل منعطفاً مؤسفاً في تاريخ البشرية ويقوض سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. وذكر أنه كانت هناك عودة، في عام ٢٠١٩، إلى التهديدات الموجهة ضد الأهداف المنصوص عليها في بيان مبادئ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وأفاد بأن المغرب يدين الإرهاب بجميع أشكاله ويدعو إلى توطيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

٣١ - وأضاف قائلاً إن المغرب كان رئيساً مشاركاً للمنتمدى العالمي لمكافحة الإرهاب لفترة ولايتين، وقد أعيد انتخابه مؤخراً لولاية ثالثة. وبرعاية هذا المنتمدى، أطلق كل من المغرب والولايات المتحدة المبادرة

الأمن ٢٤٨٢ (٢٠١٩) الذي يركز على العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ارتباط توضحه العمليات التي تنفذها الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط. ورأت أن الاستجابات العالمية ضرورية لمعالجة هذه الصلة. وقالت إن إسرائيل، من جانبها، ملتزمة بتأمين حدودها ومكافحة الفساد وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني.

٢٥ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الإسرائيلي للسلطات المحلية، وهو منظمة غير حكومية تمثل الحكومات المحلية في البلد، قد تعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في رعاية مؤتمر موني الدولي العالمي لعام ٢٠١٩ الذي ركز على تبادل الممارسات الجيدة والخبرات الإسرائيلية بشأن الطريقة التي يمكن بها للحكومات والسلطات المحلية والمدن والقطاع الخاص العمل معاً من أجل تبادل المعلومات عن الأهداف غير المحصنة، بهدف تحديد التهديدات والمخاطر وتدابير التخفيف من حدتها، ووضع آليات معززة للتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي منها. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب بزيارة ناجحة إلى إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠١٩، وقدم مكتبه الدعم لتنظيم حلقة عمل تعنى بمكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية الآسيوية عُقدت مؤخراً في إسرائيل.

٢٦ - واختتمت قائلة إن إسرائيل ترحب بالاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما بالتركيز المقرر على دعم ضحايا الإرهاب. وتعترم، بوصفها عضواً في فريق أصدقاء ضحايا الإرهاب ودولة تأثرت بشدة منذ إنشائها بالهجمات الإرهابية، تبادل الأفكار المتعمقة التي توصلت إليها فيما يتعلق بتعزيز القدرة على الصمود والتعافي من الصدمات. وأوضحت أن حكومة بلدها تدرك أيضاً الحاجة إلى وضع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي تكرس نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب ولا تقبل بأي تبرير لأي شكل للإرهاب أو مظهر من مظاهره.

٢٧ - السيد إيرميديا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن الأمم المتحدة لا بد أن تظطلع بدورها التاريخي بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وأعرب عن تأييد نيكاراغوا القوي لتعددية الأطراف والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والمفاوضات السياسية وفق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٢٨ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على الدول الأعضاء العمل بروح من المرونة من أجل وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ورأى أن الزيادة في الهجمات الإرهابية ضد الشعوب والحكومات مسألة

أيضا استراتيجية وطنية للهجرة قائمة على قبول الغرباء؛ وإنه يؤدي دوراً رئيسياً في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد انُخب في عام ٢٠١٨ عضواً لمدة سنتين في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٣٤ - السيد تانغ (سنغافورة): قال إنه يجب تعزيز جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، مادام لا يوجد بلد محصن من خطر الإرهاب. وفي عام ٢٠١٨، سنت سنغافورة قانوناً بشأن حماية البنية التحتية والمباني الحيوية التي تعتبر أهدافاً محتملة للهجمات الإرهابية. وينص هذا القانون على تنفيذ تدابير أمنية معززة أثناء مرحلة تصميم مشاريع التشييد الكبرى، وعلى إدخال المزيد من التدابير، مثل عمليات تفتيش الحقائق أو المركبات، في إطار الظروف الأمنية المشددة. وذكر أن سنغافورة قامت، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، باستضافة ندوة جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، في عام ٢٠١٨، وشاركت أيضاً بنشاط في منتديات ومشاريع نُظمت تحت رعاية رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٥ - وتابع قائلاً إن سنغافورة تؤيد اعتماد إجراءات عالمية قوية ومستدامة ومنسقة للتصدي للإرهاب. وهي طرف في ١٤ اتفاقاً عالمياً لمكافحة الإرهاب، ووقّعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أطلقت المؤتمر الافتتاحي للمتخصصين في شؤون الشرطة، الذي ضم وكالات لإنفاذ القانون من مختلف أنحاء العالم بهدف تبادل الآراء والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بعمل الشرطة وتعزيز التعاون الدولي. وقال إن سنغافورة تؤيد بقوة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والدور الذي تؤديه الجمعية العامة في تنفيذ الاستراتيجية وتحديثها. ولذلك فإنها تتطلع إلى الاستعراض السابع للاستراتيجية.

٣٦ - وقال، بالإشارة إلى توصية الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بأن تنشئ اللجنة في الدورة الرابعة والسبعين، فريقاً عاملاً لإتمام العملية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، إن وفد بلده يتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع رئيس وأعضاء الفريق العامل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية.

٣٧ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إنه من الضروري إحراز تقدم صوب وضع مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب، بما في ذلك تعريف الإرهاب، وذلك بهدف توفير إطار قانوني للجهود الدولية

المتعلقة بمواجهة الإرهاب المحلي التي أدت إلى وضع وثيقة تبين الممارسات الجيدة لتحسين التنسيق فيما بين الوكالات الحكومية والجهات الوطنية والمحلية صاحبة المصلحة في مكافحة الإرهاب المحلي. وفي عام ٢٠١٨، أطلق البلدان، برعاية الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المنشأ في إطار المنتدى، المبادرة الرامية إلى تحسين القدرات المتعلقة بكشف سفر الإرهابيين ومنعه من خلال تعزيز عمليات الكشف عن الإرهابيين وتبادل المعلومات عنهم، التي تهدف إلى بناء قدرات البلدان على وضع قوائم المراقبة وتبادل المعلومات من أجل الكشف عن التهديدات. ونتيجة لهذه المبادرة، وُضعت في عام ٢٠١٩ وثيقة تبين الممارسات الجيدة في هذا المجال.

٣٢ - وتابع قائلاً إن المغرب هو مؤيد قوي للتعاون الإقليمي، ولا سيما في مجالات أمن الحدود وتبادل المعلومات والامتنال للاتفاقيات والاتفاقات الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شارك بحمة في حوار ٥+٥، وهو مبادرة أمنية مشتركة بين خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وخمسة بلدان أفريقية من المنطقة المغاربية، وفي آلية التعاون بين مجموعة الدول الأربعة التي من خلالها يتعاون مع كل من إسبانيا والبرتغال وفرنسا في التحقيق في الجرائم الإرهابية. وفي عام ٢٠١٨، وقع مكتب المدعي العام للمغرب مع نظرائه في كل من إسبانيا وبلجيكا وفرنسا اتفاقاً رباعياً بشأن التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب. وأكد أنه لا بد، لمكافحة الإرهاب بفعالية، من أن تستكمل التدابير الأمنية بمبادرات لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتربية الدينية والمدنية المناسبة.

٣٣ - وأردف قائلاً إن المغرب هدف رئيسي للجماعات الإرهابية بالنظر إلى البيئة الأمنية غير المستقرة في المنطقة المغاربية وأنشطتها في منطقة الساحل. ومن أجل مواجهة هذا الخطر، اعتمد المغرب قانوناً يعدل ويكمل أحكام القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتصلة بمكافحة الإرهاب؛ ووضع برنامجاً لرصد المقاتلين الجهاديين المحتملين؛ وأقام تحالفات استراتيجية مع كل من فرنسا وبلجيكا وبلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة أدت من خلالها الدبلوماسية الأمنية دوراً حيويًا. واضطلع بعدد من المبادرات لمعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء تطرف الشباب. وأشار على وجه التحديد إلى وضع مبادرة وطنية للتنمية البشرية ترمي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للمحتجزين السابقين، وإزالة الأحياء الفقيرة في المدن في جميع أنحاء البلد، وتوفير التدريب لأئمة المساجد وتعزيز صورة الإسلام المعتدلة. واختتم كلامه قائلاً إن المغرب لديه

في مجال مكافحة الإرهاب. وقد طلبت حكومة بلده أيضا الحصول على مساعدة في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين.

٤٢ - ومضى يقول إن حكومة بلده نظمت، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمرا أقاليميا رفيع المستوى معنون "نهج" يشمل المجتمع بأسره إزاء منع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب"، عُقد في أولانباتار في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وقد تناول المؤتمر سبل تعزيز التعاون بين الجهات صاحب المصلحة الإقليمية ودون الإقليمية. وقال إن منغوليا أبرمت اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الروسي والصين وقيرغيزستان بشأن التعاون في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، وقد وقّعت مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب، ونداء كرايستشيرش للقضاء على الإرهاب والمحتوى الذي يتضمن تطرفا عنيفا على الإنترنت.

٤٣ - واختتم بالقول إنه يجب على الدول أن تكييف جهودها المبذولة لمكافحة الإرهاب بحيث تأخذ في الاعتبار استخدام الإرهابيين التكنولوجيا الرقمية بما في ذلك الاتصالات المشفرة ووسائل التواصل الاجتماعي، وأن تقوم بتنوع الإجراءات المتخذة وتبادل أفضل الممارسات وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون على كشف الأعمال الإرهابية ومنعها على نحو فعال.

٤٤ - السيدة الناصر (الكويت): قالت إن بلدها يرفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكدت أنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وذكرت أنه يتعين على الحكومات أن تتعاون في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن تعمل على وضع تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وأن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر؛ وأن تدعم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والتعايش بين الأديان؛ وأن تكفل احترام الرموز الدينية والمواقع المقدسة؛ وأن تمنع التحريض على الكراهية والتطرف والعنف.

٤٥ - ومضت تقول إن سلسلة من أعمال الإرهاب والتخريب قد وقعت على مدى السنة الماضية، ولا سيما في الخليج العربي، مما هدد حرية الملاحة وتدفق إمدادات الطاقة. وأضافت أن مرتكبي الهجمات التي تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي سورية اليمن وليبيا يرهبون المدنيين الأبرياء، مما يشكل انتهاكا صارخا للصوصك الدولية وحقوق الإنسان. وخلال السنوات السابقة، اتخذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي الإسلام ستارا للأنشطة الإرهابية. ودعت المجتمع الدولي إلى أن يتصدى للتهديد الذي

الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ورأى أن عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الإرهاب سيساعد في حل الخلافات العالقة في هذا الصدد.

٣٨ - ومضى يقول إن مكافحة الأشكال المعاصرة للإرهاب، بما في ذلك ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تتطلب اعتماد نهج شامل. وينبغي أن تحظى المؤسسات الوطنية ووكالات إنفاذ القانون بالتأييد. وينبغي مواجهة جميع المنظمات الإرهابية دون استثناء، ومساءلة الدول التي منحتها ملاذًا آمنًا. وينبغي أيضا التصدي لخطاب الإرهابيين والمتطرفين، والعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر.

٣٩ - واستطرد يقول إن مصر، كعضو مؤسس لمجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، ملتزمة باحترام حقوق الإنسان الواجبة للضحايا، وتوفير الرعاية المناسبة لهم. وانطلاقا من إدراك حكومة بلده لضرورة معالجة مسألة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية التي تعمل كواجهة للإرهاب، فقد تعاونت مع مكتب مكافحة الإرهاب من أجل تنظيم مناسبة جانبية رفيعة المستوى بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، عقدت في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على هامش اجتماع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وخلال السنوات الأربع السابقة، قادت حكومة بلده مشروعًا لمكافحة الخطاب الإرهابي بالتعاون مع جامعة الأزهر ومرصد الأزهر لمكافحة التطرف ودار الإفتاء. وقال إن وفد بلده ركز على هذه المسألة خلال فترة ولايته في مجلس الأمن، وإنه يعمل مع مكتب مكافحة الإرهاب من أجل استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن النهج الشاملة لمواجهة الفكر المتطرف المفضي إلى الإرهاب، الذي سيعقد في أوائل عام ٢٠٢٠.

٤٠ - وذكر أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه النهج تقع على عاتق مؤسسات الدولة، وإن كان من الممكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد إذا سمحت القوانين المحلية بذلك. واختتم قائلاً إن قوات إنفاذ القانون والسلطات الوطنية المصرية تعمل يوميا لمكافحة المنظمات الإرهابية والمتطرفة، وتتعاون مع الأمم المتحدة لهذا الغرض.

٤١ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن السبل الممكنة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة التهديدات الإرهابية العالمية تشمل التركيز على المساعدة في مجال بناء القدرات، والتصدي للصلة المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكفالة مشاركة الشباب. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، عقدت حكومة بلده، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، حلقات عمل بشأن بناء القدرات في العاصمة أولانباتار من أجل تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون المنغولية

الجودة. ومضى يقول إن الأرجنتين حسّنت تبادل المعلومات والتدابير الرامية إلى منع تمويل الإرهاب، بدعم من سائر البلدان والمنظمات الدولية، وذلك بسبل منها إنشاء سجل للإسراع بتجميد الأصول المشتبه في أن لها صلة بالإرهابيين.

٥٠ - وأفاد بأن الأرجنتين تدعم مبادرات تهدف إلى تعزيز التدريب وتبادل المعلومات والممارسات الفضلى في سياق لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وقال إنها عقدت في عام ٢٠١٩ المؤتمر الوزاري الثاني لنصف الكرة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث كررت الحكومات المشاركة، ضمن تدابير أخرى، الإعراب عن إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله، مؤكدة على أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن في البلدان والمجتمع الدولي ككل، ولحقوق الإنسان والاستقرار الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن الحكومات قد وافقت أيضا على أن تنشئ، في إطار لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، شبكة مراكز تنسيق أمنية وطنية متعلقة بمكافحة الإرهاب تعمل على مدار الساعة من أجل تيسير تبادل الإنذارات المبكرة في الوقت المناسب من خلال منصات آمنة. وذكر أن الحكومات شددت أخيرا على الحاجة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتصديق على صكوك مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي وتنفيذها.

٥١ - واستطرد قائلاً إن الأرجنتين صدقت على ١٤ صكا من صكوك مكافحة الإرهاب العالمية، وهي حاليا بصدد التصديق على اتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. وذكر أن الأرجنتين طرف أيضا في اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. وقد وضعت الحكومة مشروع قانون لإصلاح القانون الجنائي الأرجنتيني تمشيا مع الالتزامات الدولية للبلد. وينص مشروع القانون على إدراج جرائم إرهابية جديدة، بما في ذلك التشكيل غير المشروع للتنظيمات الإرهابية وجرائم إيواء الإرهابيين أو تجنيدهم أو تلقيهم أو تدريبهم. وينص أيضا على مضاعفة جميع العقوبات على الجرائم المرتكبة لأغراض إرهابية، مع فرض عقوبة قصوى بالسجن مدى الحياة. وإضافة إلى ذلك، يجرم مشروع القانون توفير التمويل للإرهاب أو لانتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يستوجب عقوبة تصل إلى السجن لمدة ١٥ سنة.

٥٢ - واحتتم قائلاً أنه ينبغي الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة أكثر تواترا من أجل تعزيز الجهود

يشكله الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وإلى معالجة أسبابه الجذرية ومصادر تمويله.

٤٦ - وقالت إن وفد بلدها قد شارك، على مدى السنة السابقة، في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٨٥/٢٣ الذي أدانت فيه الجمعية العامة الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينة كرايستشيرش، نيوزيلندا، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد شارك بفعالية في عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا. وأشارت إلى أن الكويت، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، قد أيدت اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، وعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٤٧ - وقالت إن حكومة بلدها نظمت عدة حلقات عمل على الصعيد المحلي متعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، ودور المجتمع في إعادة تأهيل المقاتلين الأجانب، وزيادة الوعي بين الشباب، ودور الأسرة في مواجهة العنف والتطرف.

٤٨ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إن من الضروري اعتماد نهج متكامل وتعاوني لمكافحة الإرهاب الذي يقوض الديمقراطية والحرية وقيم الدول ومبادئها. وتلتزم الأرجنتين التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وبذلك ستواصل مكافحة الإفلات من العقاب على الهجمات الإرهابية.

٤٩ - وقال إن الدول عليها في سياق مكافحة الإرهاب أن تتصرف وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وأفاد بأن الأرجنتين قامت، في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة، بتعزيز قوانينها لضمان حصول ضحايا الإرهاب والجرائم ذات الصلة على حقوق وضمانات من قبيل خدمات المشورة والمساعدة والتمثيل القانوني والحماية واللجوء إلى العدالة. وشدد على ضرورة مراعاة الحقوق والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المتضررين من الإرهاب بسبل منها أن يدرج في جميع الاستجابات الوطنية والدولية منظور جنساني يركز على ضمان الوصول إلى خدمات التعليم والخدمات الصحية الشاملة والعالية

بمثابة منبر مشترك للجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مكافحة القرصنة في خليج غينيا.

٥٦ - السيد ديكسون (المملكة المتحدة): قال إن تنظيم الدولة الإسلامية وإن كان خسر أرضاً، فهو بصدد التحول إلى شبكة سرية ولم يتقلص نطاق انتشار أفكاره وشبكاتة. وفي الوقت نفسه، قدم الإرهابيون الذين تحركهم دوافع أيديولوجية يمينية متطرفة دليلاً آخر على أن الإرهاب لا يرتبط بأي هوية أو جنسية بعينها أو أي دين بعينه. وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بالتركيز على حماية العمل الإنساني القائم على المبادئ في قراري مجلس الأمن ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩). وأضاف أنها ستواصل العمل مع شركائها لضمان تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي الإنساني وبطريقة تمتثل للإطار الذي وضعه مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، وضمان توافر حماية فعالة للجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة.

٥٧ - وقال إن حكومة بلده دعت لجنة مكافحة الإرهاب إلى إجراء زيارة التقييم الثانية إلى المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، على أمل أن تتمكن من إطلاع بلده على ما لديها من دروس مستفادة وممارسات جيدة وخبرات ومجوث بشأن الاتجاهات والديناميات الناشئة. وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بفرص التعلم من الدول الأخرى والعمل معها من أجل تحسين أساليب التصدي لخطر الإرهاب. وقال إنها تشجع الدول الأخرى على الاستفادة من الفرصة التي تتيحها الزيارات التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب من أجل تحديد الأولويات والاحتياجات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل التدابير التي اتخذتها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية على شبكة الإنترنت، قال إن حكومة بلده تدعم نداء كرايستشيرش وأعلنت عن زيادة تمويل البحوث والأنشطة الرامية إلى التصدي للمحتوى الإرهابي على الإنترنت. وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة عملت أيضاً مع شركاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لإعداد مجموعة الأدوات السياسية المتعلقة بتوصيات زيورخ - لندن بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب على الإنترنت، التي تهدف إلى دعم الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة فيما تبذله من جهود لمنع استغلال الإنترنت من قبل الإرهابيين. وأضاف أن احترام حقوق الإنسان وإدماج الاعتبارات الجنسانية يكتسبان أيضاً أهمية حيوية في ضمان مصداقية تدابير مكافحة ومنع الإرهاب وفعاليتها

المبدولة لمكافحة الإرهاب، نظراً لأن العديد من بلدان جنوب الكرة الأرضية نفذت تدابير مبتكرة في هذا المجال.

٥٣ - السيد كوربيه (غانا): قال إنه سيلزم اتخاذ تدابير وطنية ودولية متضافرة لمكافحة الإرهاب، الذي يقوض التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة. وأردف قائلاً إن اعتماد مجموعة من التدابير والقوانين من جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية يمثل خطوة إيجابية، بيد أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت كافية لمكافحة التحولات في طريقة عمل الجماعات الإرهابية على نحو فعال. ورأى أنه ينبغي دعم المبادرات الجديرة بالثناء التي يجري تنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة عن طريق تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات في الوقت المناسب واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز أمن الحدود.

٥٤ - وأضاف أنه ينبغي اتخاذ تدابير خاصة، بما في ذلك إنشاء قواعد بيانات وقوائم سوداء مشتركة، للتصدي لتمويل الإرهاب وتزوير وثائق الهوية والسفر ومعالجة قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويجب أيضاً أن تتخذ الخطوات المناسبة لتقديم الدعم للضحايا. وأضاف أن الأنشطة العملية التي تضطلع بها منظمة شنغهاي للتعاون موضع ترحيب وينبغي دعمها، وهي تشمل إجراء عمليات لتحديد أماكن الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قوائم المطلوبين؛ واستجواب المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين عادوا من مناطق النزاع؛ وتدمير المختبرات والهياكل الأساسية المستخدمة في إنتاج مواد الدعاية الإرهابية أو المتطرفة؛ والكشف عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، وكذلك المواد الكيميائية والنشطة حيويًا والمشعة.

٥٥ - واسترسل قائلاً إن تزايد حوادث الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يهدد أمن واستقرار البلدان في المنطقة. وقال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بمكافحة ذلك الخطر والقضاء على الممارسات الإجرامية الداعمة له. وقد واصلت إحراز تقدم في مجال مكافحة غسل الأموال وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية عن طريق اعتماد القوانين والسياسات ذات الصلة أو تعديل ما لديها من تلك القوانين والسياسات، وتعزيز الهيكل المؤسسي. واستدرك قائلاً إن الحكومة ستحتاج إلى دعم من الشركاء في مجال بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لمبادراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وأعرب عن ترحيب غانا بعقد المؤتمر العالمي للأمن البحري، الذي سيعقد في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والذي تأمل أن يكون

وتمكن النساء والشباب، من شأنها أن تساعد في الحيلولة دون انجذاب الناس نحو التطرف العنيف الذي يفرضي إلى الإرهاب. وشددت على أنه من الضروري أيضاً كفالة الامتثال في جميع الجهود المبذولة على صعيد مكافحة الإرهاب للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦٢ - السيد صديق (السودان): قال إن السودان صادق على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب الدولي، بالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية المبرمة أفريقياً وعربياً بشأن هذا الموضوع، وأضاف أن بلده ينشط بفاعلية في وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي. وقال إن بلده يعتبر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب جزءاً رئيسياً من الإطار القانوني الدولي، ومصدراً هادياً للقوانين الوطنية. وأعرب عن إدانة بلده للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وعن التزامه بتطبيق الاستراتيجية بطريقة شاملة ومستدامة ومنسقة. وأضاف أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء، بيد أن للأمم المتحدة دور مهم أيضاً في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في تلك العملية، بناءً على طلبها.

٦٣ - واسترسل قائلاً إن الثورة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مكنت السودان من الدخول في مرحلة جديدة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بغية كبح انتشار الجماعات الإرهابية، وبناء القدرات، وكفالة احترام حقوق الإنسان. وأوضح أن استراتيجية السودان لمكافحة الإرهاب مبنية على التعاون الذكي بين الحكومة وجميع قطاعات المجتمع المدني، مع التركيز على الحوار؛ ومنع نشوب النزاعات؛ والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ وتمكين المرأة والشباب؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ وتشجيع التعليم وبناء القدرات وتيسير العمالة والاتصالات الاستراتيجية، ولا سيما من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن أجل معالجة الظروف المؤدية للإرهاب، تشمل الاستراتيجية تدابير لتعزيز سيادة القانون والمؤسسات، وتحسين الثقافة السياسية وفعالية العمليات السياسية، وتعزيز الأمن والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، وتقوية النسيج الاجتماعي؛ وإعلاء قيم الوسطية والحوار. وقال إن السودان سيقوم أيضاً ببناء قدراته في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية وغسل الأموال والجريمة العابرة للحدود.

٦٤ - وأشار إلى ضرورة التمييز الواضح بين الإرهاب والتطرف العنيف. وختم كلامه قائلاً إنه لا يمكن الحفاظ على الأمن والاستقرار

واستدامتها. وفي هذا الصدد، قال إن من الضروري الأخذ بمنظور جنساني عند النظر في التهديدات والتحديات، والاعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين في بناء القدرة على مواجهة الإرهاب.

٥٩ - السيدة مدلي (لبنان): قالت إن وفد بلدها يدين بشكل قاطع الإرهاب الذي لا يمكن ربطه بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية. وأردفت قائلة إن الإرهاب يمثل كارثة مشتركة تحرم الأفراد من حقوقهم الإنسانية وحرمانهم الفردية. ورأت أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل المشاركة في جهود التعاون المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة الإرهاب، استناداً إلى الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الصكوك الدولية. وينبغي أن تضاعف الجهود الرامية إلى وضع تعريف قانوني متفق عليه للإرهاب، بغية اعتماد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأضافت أن التعريف يجب أن يكون متسقاً مع القانون الدولي وألا يخلط بين الإرهاب والجهود التي تبذلها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي لممارسة حقها المشروع في التحرر الوطني وتقرير المصير.

٦٠ - وأشارت إلى تقوض السيادة الإقليمية والسلام والأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في بلدها خلال سنوات من الهجمات الإرهابية. واستدركت قائلة إن حكومة بلدها مازالت مصممة على منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهم والحفاظ على الأمن والاستقرار، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأردفت قائلة إن لبنان قد انضم في عام ٢٠١٩ إلى الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، ويذلل جهوداً مكثفة لمكافحة تمويل الإرهاب. وأفادت بأن لجنة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان المركزي جعلت التحقيق في قضايا تمويل الإرهاب مسألة ذات أولوية، وأشارت إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد الإدانات المتعلقة بهذه الجرائم. وأجرت اللجنة أيضاً دورات تدريبية لفائدة مكتب المدعي العام والجهات المعنية الأخرى. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ذكرت أن لبنان انضم مؤخراً إلى مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، إيماناً منه بأنه ينبغي توفير الدعم للضحايا وأنهم يمكن أن يقوموا بدور هام في منع الإرهاب.

٦١ - وأعقبت ذلك بقولها إن التهميش والتطرف لا يؤديان حتماً إلى ارتكاب أعمال إرهابية، بيد أنهما يوفران بيئة خصبة للإرهاب. وأضافت قائلة إن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، من خلال تشجيع الشمول والتسامح في المجتمع، وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بالتنمية الاقتصادية، والارتقاء بالتعليم، والقضاء على الفقر،

قائلا إن قطر ستواصل التعاون مع المنظمات الدولية ولن يثنيها عن ذلك أي محاولات لإلهائها عن هذا الهدف.

٦٨ - السيد العروسان (الجمهورية العربية السورية): قال إن الكثير من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء في تقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/74/151) تركز على إجراءات التصدي لمخاطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى موطنهم أو بلدان الإقامة أو إلى بلد ثالث. وأشار إلى أن تلك الإجراءات تندرج من جديد تحت تصنيف رد الفعل. ولفت النظر إلى أن المجتمع الدولي عجز عن الاستفادة من الدبلوماسية الوقائية أو أنظمة الإنذار المبكر أو تبادل المعلومات، أو عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وعجز عن الاعتراف بأن الإرهاب يتعاطم بسبب استخدامه من جانب بعض الحكومات كسلاح سياسي وعسكري واقتصادي. وذكر أن وفد بلده حذر على مدى السنوات الثماني السابقة من أن تلك الحكومات تسهل تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية والعراق. ولو استمع المجتمع الدولي إلى تلك التحذيرات، لما كان يواجه الآن الخطر الذي يشكله العائدون. ومما يثير القلق أن بعض الحكومات اعتمد مؤخرا قوانين تنص على نزع الجنسية عن من يتورط في القتال في صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة في مناطق النزاع. ورأى أن تلك الإجراءات تشكل خرقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٦٩ - وأضاف قائلا إن الحل في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب لا يرتبط بنقص في هيكل مكافحة الإرهاب، بل بضعف في الإرادة السياسية لدى بعض الحكومات لإنفاذ نظام الجزاءات بشكل حيادي أو لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أو قرارات مجلس الأمن. وذكر أن حكومة بلده تبنت مع ذلك خطابا منفتحا وإيجابيا، مشيرا إلى أن خطر الإرهاب سينتشر لا محالة، وأن ما من دولة يمكنها هزمه بمفردها.

٧٠ - وتابع قائلا إن الدول لا تزال عاجزة عن التصدي لاستخدام وسائل الإعلام والإنترنت والمنابر الدينية في بث الخطاب التحريضي الإرهابي والترويج لمنابعه العقائدية وفي التجنيد والتمويل والتخطيط. وفي حين لا يمكن أن يكون لهذه المعضلة حل سحري، ينبغي على الأقل أن تتفق الدول على أن الحق في الحياة والأمن هو أهمي من أي حق آخر، وأن حرية التعبير لا تعني حرية الدعوة إلى الكراهية أو القتل أو السرقة أو اضطهاد الأقليات، أو انتهاك حقوق المرأة

واحترام سيادة القانون وسيادة الدولة إلا في ظل نظام سياسي واقتصادي دولي شفاف وحيادي موجه نحو تحقيق السلام والتنمية.

٦٥ - السيد آل ثاني (قطر): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء، من أجل مواجهة الخطر المتنامي الذي يشكله الإرهاب، أن تكتف تعاونا وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة وأن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. وينبغي لها عند القيام بذلك اتباع نهج شامل قائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان. وأضاف أن بلده يدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وأينما ارتكب وأيما كان مرتكبوه وبغض النظر عن مبرراته. وقال إن وفد بلده يؤيد عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لاعتماد موقف دولي موحد بشأن الإرهاب، وسيواصل المشاركة في المفاوضات التي تجري بشأن التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بشأن هذا الموضوع. وأضاف أن أي صلح من هذا القبيل ينبغي أن يشمل على تعريف واضح للإرهاب الذي لا يمكن ربطه بأي جماعة عرقية أو دين أو ثقافة بعينها وأن يميز بوضوح بين الإرهاب والدفاع المشروع عن النفس الذي تلجأ إليه الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية.

٦٦ - وأشار إلى أن السلطات القطرية واصلت التعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، ومع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وأبرمت العديد من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن بلده يقف في طليعة الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، ويعكف حاليا على تحديث قوانينه بما يتواءم مع الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. وقال إن حكومة بلده أبرمت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ اتفاقا مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ستسهم بموجبه قطر بمبلغ ٧٥ مليون دولار على مدى خمس سنوات لدعم برامج المكتب وعمله. وأضاف أن قطر ستساهم أيضا بمبلغ ٥ ملايين دولار لإنشاء مركز دولي في الدوحة لتطبيق النهج السلوكية في دراسة التطرف العنيف.

٦٧ - واستدرك قائلاً إن الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تبرر التضحية بسيادة القانون أو الكرامة الإنسانية، أو اتخاذ تدابير تمييزية أو قمعية ضد المدنيين. وبالتالي فإن احترام سيادة القانون أمر أساسي، لأنه يجرم المنظمات الإرهابية من الذرائع التي تعتمد عليها لكسب التأييد لخطابها. ومن المهم أيضا إشراك النساء، اللاتي يقمن بدور أساسي في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وختم حديثه

كولومبيا تدعو لذلك إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال التصدي للجرمة المنظمة عبر الوطنية، وغسل الأموال، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن الجهود التي تبذلها حكومة بلده لمكافحة الإرهاب تستند إلى نهج إزاء الأمن يتسم بتعدد الأبعاد ويرمي إلى تعزيز الديمقراطية وشرعية الدولة. ورأى أن من الأولويات في هذا الصدد تعزيز القدرات الوطنية وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة. وأشار إلى أن التزام الدول باتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب وتمويله، بما في ذلك معالجة الصلة بين الإرهاب والجرمة المنظمة عبر الوطنية، منصوص عليه في مختلف قرارات مجلس الأمن وصكوك الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته، فضلاً عن اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. واختتم كلامه بالقول إن نظام نيكولاس مادورو غير الشرعي، بدعمه وإيوائه جماعات إرهابية من قبيل جيش التحرير الوطني وفلول القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في الأراضي الفنزويلية، يقصر عن الوفاء بذلك الالتزام.

٧٥ - السيد شابالتاس (الاتحاد الروسي): قال إن التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب تتمثل حالياً في اتساع نطاق تأثير الجماعات الإرهابية الكبيرة على مسار النزاعات المسلحة وفي إنشاء منصات انطلاق جديدة للأنشطة الإرهابية في المناطق التي كانت تنعم سابقاً بالسلام. وأشار إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بعد الهزيمة العسكرية التي مني بها في سوريا والعراق، بدأ يعيد تجميع صفوفه ويسعى، في جملة أهداف أخرى، إلى توطيد مركزه في أفغانستان، وتعزيز حضوره في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومواصلة تعاونه مع الجماعات الإرهابية في غرب وشمال أفريقيا، وتوسيع نطاق أنشطته التخريبية في أوروبا. واعتبر أن تنظيم القاعدة يسعى هو أيضاً إلى إعادة فرض نفسه وتأكيد حضوره، من جديد، عن طريق شن الهجمات الدموية.

٧٦ - وتابع قائلاً إن الاقتراح الروسي الرامي إلى بناء جبهة موحدة ضد الإرهاب تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة واستناداً إلى المبادئ المكرسة في ميثاق المنظمة يكتسي، من هذا المنطلق، أهمية متزايدة. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يؤيد التعاون بحسن نية في مجال مكافحة الإرهاب، ويعارض المعايير المزدوجة والمآرب الخفية واستخدام الجماعات الإرهابية لتحقيق غايات سياسية وجيوسياسية. ورأى أن من غير المقبول انتهاك القانون الدولي وشن العدوان العسكري

والطفل، أو تدمير الحضارات، لا سيما انطلاقاً من عقائد مشوهة لا مكان لها في عالمنا اليوم.

٧١ - ومضى يقول إن العدد الكبير من كيانات الأمم المتحدة التي تختص بالتعامل مع ملف مكافحة الإرهاب أدى إلى درجة من الازدواجية والتشتت وهدر الموارد المالية والبشرية. واعتبر أن الجمهورية العربية السورية، من واجبها ومن حقها، كدولة عضو، أن تذكر الأمانة العامة بأن الدولة السورية تواجه، مع حلفائها، منذ أكثر من ثماني سنوات تنظيمات مثل القاعدة، وداعش، وجبهة النصرة، وهيئة تحرير الشام. ومع ذلك، فإن هذا الواقع المرير لم يقع الأمم المتحدة بضرورة تقديم المساعدة التقنية والمالية الواجبة للدولة السورية، ولم يدفع السواد الأعظم من كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى التنسيق المباشر مع الحكومة السورية. ورأى أن مصداقية واستقلالية وفعالية جهود المنظمة في مكافحة الإرهاب تعتمد على توفير الموارد المالية المستدامة والمستقرة والقابلة للتنبؤ. ولذلك، يتعين توفير التمويل اللازم لمكتب مكافحة الإرهاب وكافة الأجهزة المختصة عبر الميزانية العادية، بعيداً عن التبرعات التي أسهمت في تسييس تلك الجهود وازدواجية معاييرها.

٧٢ - واسترسل قائلاً إن الإرهاب كبد بلده خسائر فادحة: فقد أزهقت الآلاف من الأرواح، وسُرقت السلع الثقافية، وتضررت البنى التحتية الوطنية. واعتبر أن حالة الطوارئ الراهنة تجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً صعباً للغاية. وذكر أن وفد بلده يبحث مع الدول الأعضاء على مساعدة الجمهورية العربية السورية فيما تبذله من جهود لمكافحة الإرهاب، واستعادة أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وإعادة بناء البنى الاقتصادية والاجتماعية فيها. والأهم من ذلك هو أنه ينبغي لها أن تضع حداً للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها على البلد، والتي لا تزال تعيق إعادة الإعمار وعودة اللاجئين والمهجرين.

٧٣ - السيد باريديس كامبانيا (كولومبيا): قال إن بلده يدين ويرفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فالإرهاب عمل غير مقبول ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف، كما لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة عرقية. ورأى أنه يجب الامتنال، عند الاضطلاع بجهود مكافحة الإرهاب، للالتزامات الواقعة على الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واعتبر أن الإرهاب ينبغي أن يعالج بطريقة شاملة، مع مراعاة صلاته بالجرمة. وأفاد بأن

و ٢٤٨٢ (٢٠١٩). ومع ذلك، لا تزال الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط تتلقى السلع العسكرية من جهات راعية خارجية. وأكد أنه يجب على جميع الدول أن تتجنب إمداد العناصر المتطرفة بما يسمى المساعدة غير الفتاكة، التي غالباً ما تُجلب إلى مناطق النزاع بذريعة مساعدة المعارضة المعتدلة. والواقع أن من بين أكثر الاتجاهات إثارة للقلق في الآونة الأخيرة استخدام المركبات الطائرة غير المأهولة من جانب مختلف الجماعات الإرهابية، التي لدى مقاتليها الدراية اللازمة، المكتسبة في الغالب عن طريق الإنترنت، لإعادة تجهيز المركبات الطائرة المدنية غير المأهولة لاستخدامها في الأغراض العسكرية.

٨١ - وأضاف قائلاً إن من الضروري أيضاً بذل جهود جماعية من أجل التصدي للتوسع الأيديولوجي للإرهاب ومنع تجنيد الإرهابيين عن طريق الإنترنت. ورأى أن إنشاء آليات أحادية الجانب وإقامة حواجز مصطنعة تحول دون التعاون بين الدول ومع الشركاء من القطاع الخاص من أجل مكافحة انتشار المحتوى الإرهابي لا يؤديان إلا إلى مساعدة الإرهابيين على استغلال الملاذات الآمنة على الإنترنت. وشدد على وجوب عدم نسيان الأشخاص الذين وقعوا بالفعل تحت تأثير أيديولوجيات العنف والإرهاب. وقال إنه، إلى جانب تدابير إنفاذ القوانين، يلزم تنظيم حملات لمكافحة هذه الدعاية، بمشاركة خبراء وزعماء دينيين. ويجب أن يستند هذا العمل إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧) والإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي. وذكر أن الاتحاد الروسي يؤيد، بالإضافة إلى ذلك، مواصلة العمل على وضع مجموعة مشتركة من المعايير استناداً إلى الإطار القانوني الدولي القائم المتعلق بمكافحة الإرهاب، مع الاعتراف بالدور القيادي الذي تضطلع به الدول في مكافحة الدعاية الإرهابية.

٨٢ - وتابع قائلاً إنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب في مكافحة الإرهاب ومختلف أشكال التطرف لاحتزام حقوق الإنسان وللمنظورين الجنساني والشبابي؛ وهذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في سياق عودة أقارب المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم. وفي الوقت نفسه، فإن الانخراط في تكهنات بشأن حماية حقوق الإنسان وتحويل التركيز نحو المسائل القانونية لن ييسر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب داخل الأمم المتحدة.

٨٣ - وأعرب عن خيبة أمل حكومة بلده لأن موارد هيئات الأمم المتحدة المتخصصة لا تزال موجهة نحو مسألة منع التطرف العنيف، التي تؤدي دوراً ثانوياً في جهود مكافحة الإرهاب وتشكل علاوة على ذلك موضوعاً مثيراً للجدل الشديد. وأعرب عن استعداد الاتحاد

ضد الدول ذات السيادة والتدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك بذريعة مكافحة الإرهاب أو منع مظاهر التطرف.

٧٧ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي يواجه حالياً مشكلة إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى بلدانهم، ومقاضاتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وأشار إلى أن حكومة بلده على اقتناع بأنه ينبغي محاكمة الإرهابيين أمام المحاكم الوطنية، استناداً إلى مبدأى حتمية العقوبة وتناسب هذه العقوبة مع الجريمة المرتكبة. ورأى أن التعاون الدولي في هذا الصدد يجب أن يستند إلى الامتثال الثابت للأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبدأ التسليم أو المحاكمة.

٧٨ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الروسي دأب على تأييد نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتجزين في الأراضي السورية إلى السلطات الشرعية للبلد. ورأى أن محاولات منح جماعات مختلفة الحق في احتجاز هؤلاء المقاتلين، بل وتقرير مصيرهم، هي محاولات غير قانونية. واستدرك قائلاً إنه ينبغي في الوقت نفسه عدم وضع المسؤولية الكاملة عن التعامل مع هؤلاء الأشخاص على عاتق الدول التي عانت من آثار النزاعات المسلحة، في حين تغسل الدول الأخرى أيديها من تلك المسألة. واعتبر أن أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين في سوريا والعراق بشكل غير قانوني، ممن لا يشتهب في ارتكابهم أنشطة إرهابية، ينبغي إعادتهم إلى بلدانهم في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - وتابع قائلاً إن من الأهمية بمكان الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. وفي غياب هذه الصكوك، ينبغي لجميع الدول أن تتعاون استناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في أحدث استعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وذكر أن الاتحاد الروسي يكرر في هذا الصدد تأكيد اقتراحه تحسين آليات تسليم المطلوبين القائمة. وأعرب عن تأييد بلده أيضاً وضع وسائل إضافية لتبادل المعلومات بشأن حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

٨٠ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي، بالإضافة إلى ذلك، مواصلة تركيز الاهتمام على وضع تدابير جماعية ترمي إلى الحد من دعم الإرهاب، بما في ذلك توريد الأسلحة. وذكر أن مجلس الأمن قد أحرز في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في هذا الصدد، إذ حدد شروطاً جديدة تقتضي من الدول أن تمنع وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين، ولا سيما في قراراته ٢٣٧٠ (٢٠١٧)، و ٢٤٦٢ (٢٠١٩)،

٢٠١٩. وذكر أن آثار تلك الهجمات قد تجاوزت سري لانكا وانعكست على ملديف، مما يبرز ضرورة عمل المجتمع الدولي معا من أجل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. وأعرب عن إدانة ملديف لاستخدام الإسلام، دين السلام، لنشر الخوف والكرهية والإرهاب وإيذاء المدنيين الأبرياء.

٨٨ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده قامت، سعياً منها للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله، بتعديل قانون مكافحة الإرهاب من أجل تزويد أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية بالأدوات اللازمة لمنع الأعمال الإرهابية وللتصدي لتمويل الإرهاب والأنشطة ذات الصلة. وقد أصدرت مؤخراً وللمرة الأولى قائمة تضم ١٧ جماعة تعتبرها الحكومة ذات صلة بالإرهاب الدولي، وقامت بتجريم الانتماء إلى هذه الجماعات أو تقديم الدعم لها. وقد أنشئ المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٦ من أجل توفير منصة مشتركة لتسهيل تبادل المعلومات والاستخبارات والتنسيق ما تظطلع به الوكالات من أنشطة مشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ووضعت الحكومة مؤخراً، بالتشاور مع الشركاء من مختلف الوكالات ومع الجهات صاحبة المصلحة من المجتمعات المحلية، خطة عمل وطنية خمسية بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته. وتابع بقوله إن حكومة بلده، اقتناعاً منها بأن السبيل الأمثل لمنع الإرهاب ومكافحته يتمثل في البرامج المجتمعية، تظطلع بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من مقاومة الأيديولوجيات المتشددة والمتطرفة، مع التركيز بشكل خاص في ذلك على النساء والشباب.

٨٩ - وأعرب عن تأييد ملديف لنداء كرايستشيرتش وعن ترحيبها بالتعاون الجاري بين قادة العالم وشركات التكنولوجيا من أجل القضاء على المحتويات المؤيدة للإرهاب والتطرف العنيف على شبكة الإنترنت. واعتبر أن إنشاء منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب قد شكّل لحظة فارقة في هذا الصدد. واختتم كلامه قائلاً إن حكومة بلده ملتزمة بالعمل مع جميع شركائها الدوليين لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما، وهي ترحب بما تتلقاه من عدة حكومات من دعم تقني ومن خبرات فنية لمساعدتها على بناء قدراتها الوطنية.

٩٠ - السيد جايتيه (غامبيا): قال إن الإرهاب الدولي، الذي يقوّض التمتع بالسلام وحرية التنقل، هو أكثر التحديات الأمنية تعقيداً في الوقت الراهن، وهو خطر يهدد البشرية ذاتها. وهناك حاجة ملحة إلى العمل الجماعي، لأن الإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يرتبط بأي عرق أو دين أو معتقد. فالإرهابيون يتجاهلون قدسية

الروسي للشروع في حوار جدي بغية وضع نُهج مشتركة لمكافحة التطرف. وأضاف أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تلقي نظرة فاحصة على الاتفاقية الرائدة لمنظمة شنغهاي للتعاون بشأن مكافحة التطرف، التي يمكن لجميع الدول أن تنضم إليها.

٨٤ - ومضى يقول إنه يجب تقديم الدعم المناسب للعمل الشاق الذي يضطلع به مكتب مكافحة الإرهاب. فمن غير المقبول بناتا أن تتعرض هيئات الأمم المتحدة المتخصصة للابتزاز، بما في ذلك الابتزاز المالي. ورأى أنه يجب عدم الاضطلاع بمشاريع المكتب إلا بناءً على طلب الدول نفسها، ويجب أن تسترشد هذه المشاريع بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وما يتصل بذلك من قرارات مجلس الأمن وتوصيات لجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب. وأفاد بأن الاتحاد الروسي سيواصل تقديم الدعم الفعال للمكتب، بسبل منها تمويل طائفة واسعة من مشاريع المساعدة التقنية. وأشار، مثلاً على ذلك، إلى أن المكتب سيشرع قريباً، بتمويل من حكومة بلده، في تنفيذ برنامج جديد لمعالجة مسألة إمداد الإرهابيين بالأسلحة.

٨٥ - واسترسل قائلاً إن العمل في هذا المجال وفي العديد من المجالات الأخرى لن يحقق الأثر المرجو دون التنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفد بلده بتعزيز التعاون بين المكتب ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

٨٦ - وأردف قائلاً إنه لا يمكن كفالة التعاون الفعال في مجال مكافحة الإرهاب إلا عن طريق التطوير التدريجي للإطار القانوني الدولي وتعزيزه. وثمة حاجة ليس إلى زيادة عدد الأطراف في الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية ذات الصلة فحسب، بل أيضاً إلى تعزيز تنفيذها. واعتبر أن الاتفاق على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي يمكن أن يرسل إشارة مهمة إلى المجتمع الدولي. واختتم كلامه بالقول إن الاتحاد الروسي لا يزال على استعداد للمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى إيجاد صيغة توافقية للأجزاء التي لم يُتفق عليها بعد من مشروع النص.

٨٧ - السيد محمد (ملديف): قال إن الإرهاب، الذي يغذيه الخطاب الشعبي والعنصرية وكرهية الأجانب، يشكل أحد أشد المشاكل العالمية تعقيداً وصعوبة. وأعرب عن تضامن ملديف مع سري لانكا، حكومةً وشعباً، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شُننت على دور العبادة في ذلك البلد في وقت سابق من عام

الأمم المتحدة ولغيره من قواعد القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهي تؤيد، في هذا الصدد، الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٩٦ - واختتمت بالتشديد على أهمية إجراء تحليل شامل، وفقا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، للعلاقة بين الإرهاب والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بما في ذلك العصابات، لما لأنشطتها من أثر سلبي على حماية حقوق الإنسان. وأوضحت أن وفد بلدها يرحب لهذا السبب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٨٢ (٢٠١٩) بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، ويرحب بقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٣ بشأن تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب.

٩٧ - السيد سينغتو (تايلند): قال إن الإرهاب يشكل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين حُطورةً وإلحاحاً. فالأعمال الإرهابية تنتهك حقوق الإنسان وتعوق الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، فإن تايلند تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتظل ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة هذا الخطر المتنامي بسرعة على جميع المستويات. وتواصل، تحقيقا لهذه الغاية، تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تتضمن تركيزا قويا على منع التطرف العنيف ومكافحته. وذكر أن قانون مراقبة الأصناف المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي سيدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ينص على تعاون متعدد القطاعات لردع انتشار الأسلحة النووية. ومضى قائلا إنه، لَمَّا كانت مكافحة تمويل الإرهاب من أنجع السبل المتبعة لمكافحة الإرهاب، فقد اتخذت حكومة بلده تدابير تشريعية لكفالة الامتثال الوطني لنظم الجزاءات ذات الصلة التي تفرضها الأمم المتحدة.

٩٨ - وأضاف قائلا إن تايلند مازالت ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، وستواصل تعزيز تعاونها في هذا الشأن مع سائر الدول الأعضاء في الرابطة. وأوضح أن مبادرة "أعيننا" التي أطلقتها الرابطة سوف توفر منصة لتبادل المعلومات الاستخبارية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة وسوف تكمل خطة عمل الرابطة لمنع تنامي نزعة التطرف والتطرف العنيف. وذكر أن تايلند استضافت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالشراكة مع أستراليا واندونيسيا، مؤتمر القمة الرابع لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك بهدف مواصلة تعزيز تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد

الحياة، ولا يولون أي اعتبار للأبرياء أو الضعفاء ولا يُكثون الاحترام لأي دين أو مكان مقدّس.

٩١ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تقف في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فقد صدّقت على جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب، وسنّت على الصعيد الوطني قوانين لمكافحة غسيل الأموال والاتجار بالبشر. وهي تتبادل مع المجتمع الدولي المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وهي ترحب أيضا باتخاذ مختلف كيانات الأمم المتحدة لقرارات تدين الأنشطة الإرهابية.

٩٢ - وأردف قائلا إنه إذا سُمح للإرهاب بالاستمرار والانتشار، فإنه يمكن أن يلحق أضرارا بالغة بالاقتصادات الوطنية، ويدمر أسلوب حياة الناس من جميع الأعراق والانتماءات الدينية، ويقوض جهود التنمية المستدامة، ويجول في نهاية المطاف دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقال إن حكومة بلده تدعو الدول الأعضاء إلى نبذ كراهية الإسلام، وتحث الزعماء الدينيين والسياسيين على التنديد بالأعمال التي يقوم بها الجهلاء الذين يدّعون أن هناك صلة بين الإرهاب والإسلام. واختتم بالقول إن الدول الأعضاء ينبغي أن تركز على بناء الجسور وعلى إيجاد سبل لوضع حد للإرهاب.

٩٣ - السيدة سيراتو (هندوراس): قالت إن الإرهاب ينذر بزعزعة استقرار العالم وتقويض رفاه سكانه. وهو يشكل تهديدا خطيرا للقيم الديمقراطية وللسلام والأمن الدوليين، ولا يمكن التغلب عليه إلا من خلال التضامن والتعاون. ولذلك، يجب اتخاذ خطوات لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه والقضاء عليه من خلال تكثيف التعاون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي.

٩٤ - وأعربت عن إدانة بلدها لجميع أشكال الإرهاب باعتبارها من مظاهر القسوة التي يمارسها البشر والتي لا يمكن إيجاد أي مبررات سياسية أو عقائدية أو دينية أو ثقافية لها. وقالت إن بلدها ملتزم بصون السلام والأمن الدوليين ويؤيد جميع الإجراءات والاتفاقات التي توحد العلاقات المتبادلة والالتزامات القائمة بين الأمم بغية تعزيز ثقافة السلام.

٩٥ - وأردفت قائلة إن هندوراس، بوصفها طرفا في الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب مثل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ واتفاقية البلدان الأمريكية مناهضة الإرهاب، تؤكد من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب، في ظل الاحترام الكامل لميثاق

١٠٣ - وأعرب عن إدانة حكومة بلده لما تقوم به حكومتا كولومبيا والولايات المتحدة من تقديم الدعم اللوجستي وتوفير الملاذ الآمن لشردمة من الساسة المعارضين الذين يدعون إلى الإطاحة عن طريق العنف برئيس دولة جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأكد أن على كولومبيا والولايات المتحدة أن تمتثلا للالتزاماتهما بموجب القانون الدولي التي تملي عليهن تسليم هؤلاء المجرمين أو محاكمتهم.

١٠٤ - وتابع يقول إن حكومة بلده تدين أيضا الممارسات الإجرامية الجديدة لبعض الحكومات، ولا سيما الولايات المتحدة، التي ترتكب الإرهاب الاقتصادي بصورة يومية من خلال فرض تدابير قسرية فردية غير قانونية ترقى إلى مرتبة العقاب الجماعي على ما لا يقل عن ثلث سكان العالم، بمن فيهم الفنزويليون. وهي بذلك تستخدم الاقتصاد، والتمويل، والتكنولوجيا، والشؤون الداخلية للدول بمثابة أسلحة. ورأى أن هذه السلوكيات الجديدة المتمثلة في توظيف الإرهاب والتخويف لأغراض سياسية تقوض استقرار الدول وسيادتها وحقوقها في تقرير المصير، كما تقوض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبيّن أنه لا يوجد إرهابيون "أخيار" وإرهابيون "أشرار". فالإرهاب بكافة أنواعه يجب منعه ومكافحته والقضاء عليه، والخطابات والأيدولوجيات التي تروج له ينبغي مكافحتها. وأضاف أن ذلك كله يتطلب تعاونا دوليا قويا واعتماد تدابير جديدة وفعالة تمثل الميثاق الأمم المتحدة وللاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والقانون الدولي.

١٠٥ - ومضى يقول إن من المهم أيضا النظر في الأسباب الجذرية للإرهاب لكي يتسنى التصدي له بصورة شاملة. فالفقر وعدم المساواة والظلم وانعدام الفرص والقمع والاحتلال الأجنبي وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكلها جزء من نتائج التنفيذ غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية، تشكل عوامل تشجع الإرهاب، وتستغلها الجماعات الإجرامية لنشر مخططاتها السياسية الإجرامية القائمة على الكراهية والتعصب والطائفية والتطرف.

١٠٦ - وتابع يقول إن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تكافح الدول الإرهاب عن طريق التنفيذ الكامل وغير الانتقائي للصوصك الدولية ولقرارات الأمم المتحدة التي تحظر نقل الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن تقوم بالتنفيذ الشامل والمتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. واختتم بالقول إن اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي سوف يكتمل الإطار القانوني الدولي القائم من خلال توفير تعريف للإرهاب ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع.

مُنعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.

صدقت في عام ٢٠١٩ على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأبدى استعداد بلده أيضا للتعاون مع جميع الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، معرباً عن أمله في أن يتسنى وضع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

٩٩ - وأردف قائلاً إن التعاون الدولي ووضع أطر قانونية دولية قوية ضروريان لمكافحة الإرهاب بفعالية. وأكد أنه لا بد من التركيز على المنع، الذي ينبغي أن يشمل قطع التدفقات والموارد المالية غير المشروعة التي تمول الجماعات الإرهابية؛ ووقف انتشار أيدولوجيات الكراهية ونزعة التطرف والتطرف العنيف؛ والقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره؛ وتعزيز العدالة؛ وإعلاء سيادة القانون؛ وتعزيز فرص كسب العيش والرفاه والإدماج الاجتماعي والاقتصادي في صفوف السكان؛ وضمان توافر التعليم الجيد للجميع.

١٠٠ - السيد بيريس أيسستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده تدين الأعمال الإرهابية أيا كان مرتكبوها، وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضها، وتؤكد من جديد على أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو حضارة أو جماعة عرقية.

١٠١ - وأضاف أن الإرهاب الدولي يمثل أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأوضح أن الجماعات الإرهابية تقوض، من خلال أعمالها، السلامة الإقليمية للدول ووحدتها السياسية، مما يسهم في زعزعة استقرار حكومات شرعية وفي تقويض نظامها الدستوري، بهدف الإطاحة بها في نهاية المطاف. ولا تؤدي هذه الأعمال إلا إلى أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التدمير المتعمد للبنى التحتية والمؤسسات الوطنية.

١٠٢ - وأردف قائلاً إن حكومة بلده تعرب عن تضامنها التام مع ضحايا الإرهاب، الذي ضرب أيضا بلده مؤخرا، وإن كان البعض يبذل جهودا لإخفاء تلك الأحداث أو للتقليل من خطورتها في نظر الجمهور. وذكر أن البنى التحتية الحيوية لبلده قد تعرضت في عام ٢٠١٩ لهجمات إرهابية، شملت شبكة الكهرباء الوطنية. وقد حدثت تلك الهجمات في أعقاب محاولة فاشلة لاغتيال رئيس بلده في عام ٢٠١٨. وأفاد بأن العقل المدبر للهجوم، وفقا لاعترافات من ألقى القبض عليهم لضلوعهم في محاولة الاغتيال، هو مواطن فنزويلي يعيش الآن حراً طليقاً في كولومبيا، وقد منحه ذلك البلد صفة لاجئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بالرغم من أن حكومة فنزويلا قد طلبت تسليمه في آب/أغسطس ٢٠١٨. وقال إن حكومة بلده تدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للقواعد ذات الصلة من القانون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).